الصباح الاقتصادية 12

العدد 3571 - السنة الثانية عشرة
الأربعاء 20 جمادى الأولى 1441 - الموافق 15 يناير 2020
Wednesday 15 January 2020 - No.3571 - 12 th Year

9.2 مليارات دينار عجزاً مالياً متوقعاً بموازنة «2020-2021»

العقيل: الحفاظ على سقف المصروفات للسنة المالية الجديدة عند 22.5 مليار دينار

الوزيرة مريم العقيل

الغوجرافيك يوضح أبرز ملامح الموازنة

لا زيادة في إجمالي المصروفات مع المحافظة على معدل إنفاق رأسمالي صحي يفوق 3.5 مليارات دينار

المرتبات والدعوم 71.3 في المئة من إجمالي المصروفات

قالت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل أمس الثلاثاء ان العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (2020-2021) يقدر بنحو 9ر2 مليار دينار كويتي (نحو 30 مليار دولار امريكي).

واضافت العقيل في مؤتمر صحفي خاص للاعلان عن موازنة (2020-2021) ان إجمالي المصروفات للسنة المالية المقبلة يحافظ على سقف المصروفات عند 22.5 مليار دينار للعام الثاني على التوالي، على اساس متوسط سعر مقدر بنحو 55 دولار لبرميل النفط الكويتي، وذلك بعد ان تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء بغرض استصدار المرسوم اللازم وإرساله إلى مجلس الأمة لإقراره.

واوضحت ان جملة الإيرادات المتوقعة خلال موازنة (2020-2021) تقدر بنحو 14ر8 مليار دينار (نحو 48ر7 مليار دولار) منها نحو 12ر9 مليار دينار (42ر5 مليار دولار) ايرادات نفطية في حين بلغت الإيرادات غير النفطية 1ر87 مليار دينار (نحو 6ر1 مليار دولار).

واكدت العقيل ان مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية (2020-2021) حافظ على سقف المصروفات عند 22ر5 مليار دينار للعام الثاني على التوالي وذلك بعد اعتماده من قبل مجلس الوزراء بغرض استصدار المرسوم اللازم وإرساله إلى مجلس الأمة لإقراره.

واقادت ان العجز المالي المتوقع في موازنة (2020-2021) يرجع الى خفض الكويت لإنتاجها النفطي تماشيا مع قرارات منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) وانخفاض اسعار النفط.

وذكرت ان نقطة التعادل في موازنة (2020-2021) بعد استقطاع 10 في المئة من الإيرادات العامة لصالح صندوق الأجيال القادمة يبلغ 86 دولارا للبرميل.

واوضحت ان مشروع الموازنة للسنة المالية الجديدة يهدف إلى تاصيل نهج التحكم بالمصروفات وترشيدها مؤكدة انه نتاج ورش العمل التي عقدتها وزارة المالية مع الجهات خلال شهري اكتوبر ونوفمبر الماضيين بعد ان تم رفض الميزانية التقديرية الأولى البالغة 7ر27 مليار دينار (نحو 91 مليار دولار).

واضافت ان مشروع الموازنة الجديد يحتوى على مبلغ 390 مليون دينار (نحو 2ر1 مليار دولار) لتسوية عهد سابقة وذلك بناء على جدول الدفع المتفق عليه مع مجلس الأمة.

وعن المصروفات في موازنة (2020-2021) قالت العقيل ان المرتبات والدعوم تشكل 71 في المئة في حين ان بلغت المصروفات الراسمالية 16 في المئة و13 في المئة مصروفات اخرى.

ابرز ملامح الميزانية

- الإيرادات
- إجمالي الإيرادات المقدرة: 14.8 مليار د.ك.
- تبلغ الإيرادات النفطية المقدرة 12.9 مليار د.ك
- تبلغ الإيرادات غير النفطية المقدرة 1.9 مليار د.ك
- أساس التقديرات: 55 دولار أمريكي متوسط سعر البرميل بمعدل إنتاج يبلغ 2.7 مليون برميل / يوم
- المصروفات
- إجمالي المصروفات المقدرة: 22.5 مليار د.ك.
- نسبة مرتبات ودعوم: 71% من إجمالي المصروفات
- نسبة المصروفات الرأسمالية: 16% من إجمالي المصروفات
- نسبة باقي المصروفات: 13% من إجمالي المصروفات
- التوازن المالي
- من المتوقع أن تسجل الكويت عجزا ماليا بعد الاستقطاع السنوي إلى احتياطي الأجيال القادمة يبلغ (9.2) مليار د.ك.. بارتفاع يبلغ 11.2% عن ميزانية السنة الحالية.
- نقطة التعادل قبل الاستقطاع: 81 دولار أمريكي للبرميل
- نقطة التعادل بعد الاستقطاع: 86 دولار أمريكي للبرميل

الفاضل يبحث سبل التعاون المشترك مع اليابان

الفاضل خلال اجتماعه بالوزير الياباني

بحث وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الدكتور خالد الفاضل مع وزير الدولة للاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني ماكيهارا هيديكي العديد من اوجه التعاون المشترك بين البلدين وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وذكر بيان صحفي صادر عن مكتب الوزير الفاضل أمس الثلاثاء انه جرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بحضور قيادي وزارة الكهرباء والماء من البلدين ومن بينها مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين عام 2015 في مجالات التعاون والمشاريع المستقبلية وآخر الدراسات والمستجدات بشأنها.

كما اجرى الفاضل مناقشات مع الوزير الياباني حول آفاق وأطر التعاون في مجالي النفط والغاز والشراكات الحالية والمستقبلية وذلك بحضور قيادات وزارة النفط والقطاع النفطي من البلدين الصديقين.

«الغرفة»: البلاد تحتاج رؤية تنموية جديدة لتحرير الاقتصاد من هيمنة النفط

جانب من الاجتماع

عقدت لجنة المالية والاستثمار المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الأول لعام 2020 برئاسة مقررها عمران حيات، وبحضور اعضاء اللجنة، أمس الثلاثاء.

كما حضر من صندوق النقد الدولي كلا من:

فؤاد الكهلاني مستشار المدير التنفيذي للصندوق، عظيم صاديكوف مساعد مدير بعثة الصندوق في الكويت والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أناستاسيا غوشينا اقتصادي بإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

وقد التقت اللجنة مع أعضاء الصندوق لمناقشة المحاور الأساسية وإجراء المشاورات الدورية لعام 2020 بشأن الأوضاع الاقتصادية والمالية لدولة الكويت، حيث أشار خبراء الصندوق خلال اللقاء إلى عودة التحسن في كل من النمو الاقتصادي ورصيد الحساب الجاري لدولة الكويت في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث شهد الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي نموا بنسبة 1.2% في عام 2018، كما تسارعت وتيرة نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية إلى نحو 2.5% في عام 2018 مقارنة بنحو 2.1% في عام 2017. وعلى الرغم من ارتفاع كل من الإيرادات النفطية ودخل الاستثمارات الحكومية الذي ساهم في تحسن أداء رصيد الموازنة العامة، إلا أن الاحتياجات التمويلية للموازنة لا تزال كبيرة.

وعلى صعيد القطاع المصرفي الكويتي، أشار الصندوق إلى المؤشرات القوية التي أصبح هذا القطاع يتمتع بها، حيث تعافى الائتمان بعد تباطؤه في بداية عام 2018؛ وحققت البنوك معدلات رسملة مرتفعة وصلت إلى نحو 18% في سبتمبر 2018. كما أكد خبراء الصندوق بان سياسة الكويت لربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات تبقى سياسة ملائمة للاقتصاد المحلي لفاعليتها في دعم الاستقرار النقدي، وبالتوازي دعا الصندوق السلطات الكويتية بزيادة تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الأرهاب.

وقد قدم الصندوق مجموعة من التوصيات كركائز داعمة لخطط النمو الاقتصادي في دولة الكويت، وتتمثل في أهمية إجراء حزمة من الإصلاحات المالية والهيكلية للتقليل اعتماد الكويت على النفط، وزيادة المدخرات الحكومية، وخلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص، هذا إلى جانب الدعوة لضرورة معالجة جمود الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية مع زيادة الإنفاق الرأسمالي لتحسين البنية التحتية، كما أوصى الصندوق بوجوب للوائمة التدريجية للأجور في القطاعين العام والخاص لتحفيز المواطنين على التوجه للعمل في القطاع الخاص ودعم القدرة التنافسية، كما أكد الحاجة الماسة لوضع إطار مالي قوي وحوكمة رشيدة للمالية العامة لتعزيز مصداقية وشفافية السياسة المالية، وتحسين نظام للمشتريات العامة، ويقلص الهدر الحكومي، ويخفض تعرض الدولة للفساد.

وبدورها أكدت اللجنة أن الأزمة التي يواجهها الاقتصاد الوطني هي أزمة حقيقية تزداد خطورتها من واقع التحولات الفصلية التي يعيشها الاقتصادي العالمي وخاصة في مجال الطاقة، وهي أزمة هيكلية تقتضي رؤية تنموية جديدة لتحرير الاقتصاد الكويتي من هيمنة النفط كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة، مضيفة أن رؤية 2035 تقوم على أساس تحويل الكويت إلى مركز تجاري وخدمي ومالي متقدم في المنطقة، وهي رؤية تعتمد كليا على تمكين القطاع الخاص من قيادة قاطرة التنمية، وهذا يتطلب من الحكومة توفير البيئة المشجعة للقطاع الخاص لأداء دوره الريادي في التنمية والإصلاح، مشيدة في هذا الصياغ إلى ما تم انجازه من استحقاق قانوني واقتصادي بالغ الأهمية بتخصيص بورصة الكويت، وهي خطوة تكتسب أهميتها الاقتصادية والمستقبلية باعتبارها أول وأهم عملية خصخصة حقيقية في تاريخ الكويت، وهو يمثل نجاحا كبيرا للقطاع الخاص، وتحمله بالمقابل مسؤولية مهنية ووطنية كبيرة لاضفاء مصداقية راسخة بكفاءته وموضوعيته في هذا المجال، كما يشجع السلطتين على السير بذات المستوى والجراءة في تخصيص المرافق والخدمات العامة.

صندوق النقد الدولي يطرح مجموعة من التوصيات كركائز داعمة لخطط النمو الاقتصادي الكويتي

«المركزي» يتلقى دعوة لعضوية بنك التسويات الدولية

محمد الهاشل

تلقى بنك الكويت المركزي أمس الثلاثاء دعوة من بنك التسويات الدولية للانضمام لعضويته لتوسيع قاعدة عضوية (التسويات الدولية) من البنوك المركزية بصفته منصة تجمع السلطات النقدية والبنوك حول العالم.

واكد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل في تصريح صحفي حرص البنك على ان يكون طرفا فاعلا في رسم السياسات المصرفية في العالم ضمن بنك التسويات الدولية.

واضاف الهاشل ان هذه الخطوة من شانها دعم اطر التعاون الوثيق بين المؤسسات النقدية الدولية لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي على المستوى العالمي.

وفي ذات السياق قال رئيس مجلس ادارة بنك التسويات الدولية بنس فايدمان في بيان نشره الموقع الالكتروني للبنك ان «مراجعتنا الدورية لقاعدة العضوية تهدف للمحافظة على مكانة البنك العالمية ودوره في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي عالميا».

واوضح فايدمان ان قرار توسيع عضوية البنك يعد الاول منذ عام 2011 اذ سيرفع عدد الاعضاء الى 63 عضوا يقودون السياسات النقدية الدولية ويضعون الاطر الاشرافية والرقابية للحفاظ على الاستقرار المالي العالمي.

يذكر ان بنك التسويات الدولية هو مؤسسة دولية تعود ملكيتها للبنوك المركزية الاعضاء وتسعى لتعزيز التعاون العالمي وتقوم بالبحوث والتحاليل فيما يخص السياسات اضافة الى تقديم الخدمات المصرفية للبنوك المركزية.

ويقع المقر الرئيسي للمؤسسة في مدينة بازل السويسرية ولديها مكاتب تمثيلية في كل من هونغ كونغ ومكسيكو سيتي.

وتضم عضوية بنك التسويات الدولية الذي تاسس عام 1930 بنوكا مركزية لدول متقدمة واخرى نامية تمثل 30 في المئة من دول العالم فيما تشكل مجتمعة 95 في المئة من الناتج الاجمالي العالمي.

ويضم البنك بين اعضائه مجلس ادارة الاحتياطي الفيدرالي الامريكي وبنك الشعب الصيني وبنك اليابان والبنك المركزي الالماني وبنك الاحتياطي الهندي وبنك انجلترا وبشكلون وحدهم نحو نصف الناتج الاجمالي العالمي.

ولجميع اعضاء البنك حق متساوي في التصويت والتمثيل في اجتماعات الجمعية العمومية الذي تنطوي ضمن توابعه لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تتركز اعمالها على تطوير المعايير الرقابية العالمية وسياسات التحوط الكلي والجزئي لدى البنوك.

ويعد البنك الذي تاسس قبل 90 عاما اعرق مؤسسة مالية دولية حيث كانت مهمته عند تاسيسه تسوية التعويضات المالية التي فرضت على المانيا إثر الحرب العالمية الاولى.

وعقب التاسيس بفترة قصيرة ونتيجة لازمة الكساد العظيم ركز بنك التسويات الدولية على التعاون في الجوانب الفنية بين البنوك المركزية لتوفير منصة لعقد لقاءات دورية بين البنوك المركزية.

«البترول الوطنية» تصدر أول شحنة من الديزل منخفض الكبريت للأسواق العالمية

اعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية أمس الثلاثاء عن تصدير أول شحنة من مادة الديزل منخفض الكبريت (ULSD 10ppm) إلى الأسواق العالمية.

وقال نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع الناطق الرسمي للشركة عبدالله العجمي ان تصدير هذه الشحنة تم عبر مرفأ الجزيرة الصناعية في مصفاة (ميناء عبدالله) وذلك بعد استيفاء جميع المتطلبات والاختبارات اللازمة للتصدير.

واوضح ان الشحنة التي تبلغ كميتها 40 الف طن تعد باكورة إنتاج مشروع الوقود البيئي مشيرا إلى أنها تاتي بعد نجاح جهود قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية.

وبين أن تصدير هذه الشحنة يأتي تتويجا لجهود الشركة المستمرة لتطوير وتحديث وحداتها الإنتاجية بهدف مواكبة معايير ومتطلبات الأسواق العالمية.